

Distr.
LIMITED

TD/B/50/L.6
14 October 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الخمسون

جنيف، ٦-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

الترباط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإجمالي:

تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي والتغير الهيكلي

موجز الرئيس

١- تناول النقاش آثار الوضع الراهن في الاقتصاد العالمي والآفاق القصيرة الأجل. وأجمعت الآراء على أنه بالرغم من تأثير نمو الدخل في عدد كبير من البلدان النامية بضعف الطلب على الصادرات وتراجع أسعار تجهيز السلع الأساسية فإن الوضع الراهن يظهر تفاوتاً شديداً بين البلدان النامية في مدى تأثرها بمختلف أنواع الصدمات وفي قدرتها على الاستجابة لهذه الصدمات.

٢- وفي الوقت الذي تمكنت فيه البلدان النامية في آسيا والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية من الحفاظ على معدلات نمو عالية نسبياً بفصل توسع الطلب المحلي وغير ذلك من تدابير السياسات الناجحة، تأثرت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تأثراً شديداً بالتباطؤ الأخير في الاقتصاد العالمي، ما أفضى إلى تدهور المناخ الاجتماعي والسياسي في عدد من بلدان المنطقة. ومن الضروري الآن إيجاد حل دائم لما يعانيه عدد من بلدان المنطقة من مشاكل في موازين المدفوعات والديون الخارجية.

٣- وبالرغم من أن أفريقيا تأثرت تأثراً أقل نسبياً بالتباطؤ العالمي منذ عام ٢٠٠١، فإن جائحة فيروس ومرض الإيدز والقتال السياسية والمنازعات المسلحة، بالإضافة إلى ضعف أسعار السلع الأساسية وعدم كفاية التدفقات

الوافدة لرؤوس الأموال الرسمية والخاصة، هي عوامل أسهمت في إحداث أزمة إنمائية حقيقية. وذكر أن تحسين آفاق النمو في أفريقيا يقتضي سياسات أكثر تركيزاً على النمو وانتعاشاً قوياً في الاقتصاد العالمي. ورئي أيضاً أنه لا بد من تعزيز التعاون المالي الدولي، على نحو ما جاء في توافق آراء مونتيري، وجعل النظام التجاري والمالي العالمي أكثر دعماً للتنمية. واعتُبرت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا باعثاً من بواعث التفاؤل.

٤ - وأدت جائحة المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس)، وإن تم احتواؤها سريعاً، إلى تباطؤ النمو في عدد من الاقتصادات الآسيوية. ومع ذلك كانت آسيا أسرع المناطق نمواً وهي تكتسب أهمية متزايدة في دينامية النمو العالمي. ولاحظت عدة وفود أن متانة أساسيات الاقتصاد الكلي ومراكز موازين المدفوعات في شرق آسيا أفسحت مجالاً كبيراً لتوسع الطلب المحلي دعماً للنمو، وعززت من ذلك الروابط التجارية القوية القائمة داخل المنطقة، علماً أن الصين هي أسرع الأسواق التصديرية نمواً في المنطقة. واعتُبرت مرونة الاقتصاديات الآسيوية ونموها السريع ثمرة من ثمار السياسات الناجحة المتبعة منذ سنوات عديدة، وهو ما عزز تراكم رأس المال والنمو والتغير الهيكلي.

٥ - وأجمعت الآراء على أن آفاق النمو العالمي في الأجل القصير، وإن كانت في ما يبدو أكثر إيجابية مما ذكر في تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٣، ما زال يشوبها عدد من أوجه عدم التيقن والاختلال، مع ما يخلفه ذلك من نتائج سلبية في البلدان النامية. وأكد عدد لا بأس به من الوفود ضرورة اتخاذ البلدان المتقدمة تدابير حازمة لتنشيط النمو وضمان إعادة توازن الاقتصاد العالمي بصورة سلسلة ومنظمة بغية تلافي عرقلة الانتعاش من جديد.

٦ - وأعرب عن شواغل جدية للغاية إزاء عدم التيقن من إمكانية الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما هدف خفض نسبة الفقر في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ورأت بعض الوفود أنه سيستحيل تحقيق تلك الأهداف، وبخاصة في أفريقيا، حتى في ظل أكثر الفروض تفاؤلاً.

٧ - ومن المواضيع الهامة الأخرى التي تناولها النقاش في إطار البند ٢ تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي والتغير الهيكلي. واستفاد النقاش من العمل التحليلي الوارد في تقرير التجارة والتنمية ومن اجتماع عقد مع خبراء. واعتُبر التقرير مساهمة هامة في النقاش الدولي بشأن سياسات التنمية، رغم ما أثير من شكوك بشأن أجزاء من التحليل الوارد فيه.

٨ - واتفقت الوفود على أن الإصلاحات الاقتصادية وإصلاحات السياسات المضطلع بها في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا خلال التسعينات، والتي ركزت على التحرير التجاري والمالي وإزالة الضوابط والخصخصة والاستثمار الأجنبي المباشر وتقليص دور الدولة، لم تحقق النتائج المنشودة من حيث النمو وإيجاد بيئة اقتصاد كلي مناسبة لتوليد القدرة على الإنتاج وتوسيعها وتحسين الإنتاجية. واتفقت الوفود أيضاً على أنه لا يمكن مواصلة

النمو والحد من الفقر دون تحقيق مستوى كاف من تراكم رأس المال، وساقط تجربة شرق آسيا مثالاً للتدليل على مدى أهمية هيكل الاستثمار الخاص والعام وجودته لنجاح التصنيع وزيادة الإنتاجية وإحداث التغيير الهيكلي.

٩- وعلى ضوء هذه التجارب، وافقت أغلبية الوفود على ضرورة إعادة تصميم برامج الإصلاح واستراتيجيات التنمية. ورأى أحد الوفود أنه إذا كان توافق آراء واشنطن لا يزال صالحاً وكان على البلدان التي تسعى إلى تحقيق نمو مستقر في الاقتصاد العالمي الراهن أن تراعي مبادئه، فقد أخذ يتضح مع مرور الوقت أنه يجب أيضاً ضمان الحكم السديد والشفافية والتنمية المؤسسية الواسعة النطاق إذا أريد تحقيق نمو قوي ومنصف ومطرد. ورأت بعض الوفود أنه لا بد من بعض المرونة في السياسات الخاصة بالبلدان النامية لتمكين الحكومات من اتخاذ التدابير المناسبة عند تحول البيئة الاقتصادية الدولية إلى بيئة غير مواتية.

١٠- ورأت وفود عديدة أخرى أن المطلوب هو تنقيح استراتيجيات التنمية تنقيحاً أعمق، وإسناد دور هام لا إلى قوى السوق فحسب وإنما إلى الدولة أيضاً. وينبغي أن تعتمد هذه الاستراتيجية على الصادرات والأسواق المحلية معاً، وأن تراعي الهياكل الخاصة بكل بلد ومدى قدرته على التغيير الاجتماعي والاقتصادي. ودار نقاش حي حول فرص النجاح في تكرار تجربة شرق آسيا خلال العقدين الماضيين في مناطق نامية أخرى. وذكر أنه إذا كانت نسبة الاستثمار المرتفعة محرك النمو في العديد من الاقتصادات الناجحة فهناك عناصر أخرى هامة أيضاً لاستراتيجية إنمائية صالحة للبقاء، بما في ذلك التكامل الإقليمي وتحسين التدفقات التكنولوجية الوافدة، وهي مسألة يمكن ربطها أو عدم ربطها بالاستثمار الأجنبي المباشر.

١١- وتصدت وفود كثيرة لمسألة حيز السياسات قائلة إن تحرير التجارة وحده لا يكفي لحفز النمو وتحقيق الرفاهية والتعجيل في تقارب مستويات الدخل. ورأى عدد لا بأس به من الوفود أن إحدى العبر الهامة المستفادة من التجربة الأخيرة هي أن البلدان النامية تحتاج إلى حيز كاف من السياسات لتطوير الصناعات المحلية وإدارة اندماجها في الاقتصاد العالمي بصورة أكثر توازناً. وأجمعت الآراء على ضرورة ربط هذه السياسات باستراتيجية إنمائية منفتحة على الخارج، مع الاعتراف بالمعوقات التي تفرضها الترتيبات الدولية. وإذا أريد لتبعات التحرير الاقتصادي أن تكون مقبولة اجتماعياً فلا بد من إيلاء مزيد من الاهتمام لتوزيع الدخل والبرامج الاجتماعية والإصلاح الزراعي والتعليم. وتم التأكيد أيضاً على ما للتحرير المالي وتحرير الحسابات الرأسمالية قبل أوانه ودون إطار تنظيمي فعال من عواقب وخيمة على استقرار الاقتصاد الكلي في البلدان النامية. وفي ظل عدم وجود ترتيبات دولية لتحقيق مزيد من الاستقرار المالي، من المهم أن تحتفظ البلدان النامية بقدر من الاستقلال في وضع سياساتها للحد من تعرضها لتقلبات الأسواق الرأسمالية الدولية. ووجهت بعض الوفود الانتباه أيضاً إلى أهمية تعزيز بناء القدرات في البلدان النامية وإيجاد الآليات الكفيلة بحمايتها من أثر تقلبات الأسواق الدولية.

١٢- وذكر أيضاً أنه إذا كان لا بد من تهيئة بيئة عالمية أنسب لدفع عجلة التنمية فإن على البلدان النامية نفسها أن تنشط في تطبيق إصلاحات سوقية المنحى وفي الأخذ بسياسات نقدية ومالية وصناعية فعالة. وينبغي لهذه البلدان أن تنفتح على الاقتصاد العالمي بصفة متدرجة وأن تقلل من اعتمادها على السلع الأساسية.

١٣- وأشار النقاش بشأن الترابط مراراً إلى المحصلة السلبية لاجتماع كانكون الوزاري التي أثارت قلقاً كبيراً لدى جميع البلدان الأعضاء. ذلك أن العودة إلى تدابير الحماية والإجراءات المنفردة ليست الوسيلة المطلوبة للمضي قدماً، لأسباب ليس أقلها أنها تلحق بالبلدان النامية أشد الضرر. وأسف ممثلون من البلدان النامية بوجه خاص لعدم إحراز تقدم في مجالي الزراعة وتحسين الوصول إلى الأسواق، هذا الأمر الذي يعد أساسياً لبقاء قطاعاتها الصناعية الناشئة. وعزت وفود عديدة فشل اجتماع كانكون إلى الاختلالات القائمة في النظام التجاري المتعدد الأطراف التي تسهم، في نظرها، في اتساع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة.

١٤- وأجمعت الآراء على ضرورة استئناف المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في أقرب فرصة ممكنة. فمن الجلي أن مواصلة التقدم في إصلاح النظام التجاري الدولي مستصوب لصالح المجتمع الدولي برمته. وشددت أغلبية الوفود، ولا سيما وفود البلدان النامية، على الحاجة الماسة إلى تعزيز البعد الإنمائي في النظام التجاري المتعدد الأطراف إذا أريد للعملة أن تعود بالفائدة على جميع البلدان. ورأت عدة وفود أن العملة انحصرت فوائدها حتى الآن في قلة قليلة من البلدان، بينما أسهمت في زيادة الفقر واستمرار التخلف في كثير من البلدان الأخرى، ما يؤدي إلى تفاقم أوجه التفاوت وتهديد السلم والاستقرار في العالم.

١٥- وبغية إعادة جولة الدوحة إلى مسارها السليم، من الضروري الآن أن تراعي المفاوضات تمام المراعاة احتياجات البلدان النامية ومصالحها الخاصة، ولا سيما في مجال الزراعة. ودعت بعض الوفود البلدان المتقدمة إلى بذل المزيد في سبيل تحرير نُظُمها التجارية، وشجعت البلدان النامية على زيادة فتح أسواقها أمام صادرات بعضها البعض. ورئي كذلك أنه لا بد من بذل جهود منهجية من أجل تحقيق مزيد من الانسجام بين النظامين التجاري والمالي الدوليين. وينبغي اتباع نهج متكامل لإزاء إدارة الاقتصاد العالمي كما ينبغي إيجاد برامج ملموسة وممولة تمويلياً كافياً لحماية البلدان النامية، وبخاصة الاقتصادات غير الساحلية والجزرية الأقل نمواً، والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من أثر الصدمات الخارجية ورأب الفجوة المتسعة التي تفصلها عن البلدان الأحسن حالاً.

١٦- كما كررت وفود عديدة تأييدها لتوافق آراء مونتيري. ورأت جميع البلدان النامية وبعض البلدان المتقدمة أن على البلدان المتقدمة بذل مزيد من الجهود لتوفير المساعدة التقنية والمالية، خاصة لتحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

١٧- وأفاد عدد كبير من الوفود أن الأونكتاد لا يزال أفضل منتدى لمناقشة التحديات التي يطرحها الترابط الاقتصادي العالمي من منظور إنمائي، ولتحرري سبل أفضل لتعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع القضايا المتصلة بالتجارة والتنمية. واعتُبرت هذه التحديات أكثر تعقيداً وترابطاً اليوم من أي وقت مضى في تاريخ الأونكتاد. ورأت عدة وفود أن الأونكتاد يتسم اليوم بأهمية لا سابق لها باعتباره مركزاً فكرياً للبلدان النامية، ودعت إلى تعزيز دوره مستقبلاً. ففي وسع هذه المؤسسة أن تقدم مساهمة هامة في العملية المفضية إلى إيجاد نظام تجاري محايد وأكثر قابلية للتنبؤ، وفي تجاوز الأزمة في المفاوضات المتعددة الأطراف بعد اجتماع كانكون. وينبغي أن يواصل الأونكتاد تذكير المجتمع الدولي بأن النظام الاقتصادي العالمي يجب أن يكفل تمتع الجميع بمكاسب الرفاهية. واعتُبرت الدورة الحادية عشرة للأونكتاد فرصة هامة لتعزيز دور هذه المؤسسة.
